

دور العلاقات الأمريكية - الكويتية في الأزمة الخليجية بعد العام 2011

أ.د. هالة خالد حميد

م.م. لبت داخل سلومي

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

Laith.dakhil1101a@copolicy.uobaghdad.edu.iq
khala25@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2024/ 10/1 تاريخ ارجاع البحث 2024/10/15 تاريخ قبول البحث 2024/11/24

تؤكد هذه الدراسة على الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمحاولة الدائمة لإبقاء دولها تحت الهيمنة الأمريكية، ويستعرض هذا البحث طبيعة تطور العلاقات الأمريكية الكويتية وانعكاسها على أمن الخليج العربي قبل وبعد العام 2011، فضلاً عن تأثير ثورات الربيع العربي على منطقة الخليج العربي، عاشت المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص خلال العقود الثلاثة الماضية حقبة من أصعب وأخطر الحقب الزمنية التي مرت بها؛ فقد شهدت المنطقة مشكلات وأزمات وتهديدات متنوعة ومتعددة، ومازالت منطقة الخليج العربي تواجه الكثير منها، فمن حروب مختلفة إلى محيط مضطرب يؤثر بعضه على بعض، ومن خلافات وأزمات متنوعة سياسية واقتصادية وحدودية إلى انكشاف في الموارد والأمن المجتمعي، ومن ضعف في إدارة العلاقات مع الغير إلى أعباء مادية وفواتير باهظة وضغط على النفس بحثاً عن أمن مفقود، تحدث كل هذه الأزمات والتهديدات في منطقة تتميز بموقع مهم في موارده وثرواته واستراتيجياته؛ بل إنها إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، ويتفاعل أمنها مع أمن مناطق حيوية أخرى: أمن البحر الأحمر وأمن البحر الأبيض المتوسط، وأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب، كما يتحكم أمنها بمدى استمرار تدفق النفط وتزايد أهميته كسلعة استراتيجية، ومع كل هذا فإن الخليج العربي مازال يبحث عن قدر من الاستقرار والثقة في المستقبل، ومع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين برزت تغيرات جديدة في عدد من الدول العربية كان أهمها ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس نهاية العام 2010، وامتدت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين وغيرها؛ إذ كان لها تداعيات سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، ويبدو أن تأثير هذه الثورات وما تبعها من تداعيات سلبية كان لها انعكاس شديد الأهمية والحساسية على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ظهرت محاولات جديدة لتوازن القوى الإقليمي وطبيعة التحالفات والصراعات، مما أدى إلى تعقيد مفهوم الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعاضد بشكل بارز دور دول الجوار الإقليمي وأصبح أكثر أهمية مما كان في السابق، وشكل ذلك خطورة جديدة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقل عن الخطورة المرتبطة بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل دول الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، الخليج العربي، توازن القوى الاقليمي.

This study emphasizes the great importance of the Arabian Gulf region for the United States of America and the constant attempt to keep it internationally under American hegemony. This research reviews the nature of the development of American-Kuwaiti relations and their reflection on the security of the Arabian Gulf before and after 2011, in addition to the impact of the Arab Spring revolutions on the Arabian Gulf region. The Arab region in general, and the Arabian Gulf region in particular, have experienced one of the most difficult and dangerous eras in the past three decades; the region has witnessed various and multiple problems, crises and threats, and the Arabian Gulf region is still facing many of them, from various wars to a turbulent environment that affects each other, from various political, economic and border disputes and crises to exposure in resources and societal security, from weakness in managing relations with others to material burdens and exorbitant and stressful bills in search of lost security. All these crises and threats occur in a region that is distinguished by an important location in its resources, wealth and strategies; Indeed, it is one of the most important strategic regions in the world, and its security interacts with the security of other vital regions: the security of the Red Sea, the security of the Mediterranean Sea, and the security of strategic passages between the East and the West. Its security also controls the extent to which oil continues to flow and its increasing importance as a strategic commodity. Despite all this, the Arabian Gulf is still searching for a degree of stability and confidence in the future. With the beginning of the second decade of the twenty-first century, new variables emerged in a number of Arab countries, the most important of which was what became known as the Arab Spring revolutions that started in Tunisia at the end of 2010 and extended to Egypt, Libya, Yemen, Syria, Bahrain and others; where it had negative repercussions on the Gulf Cooperation Council countries. It seems that the impact of these revolutions and the negative repercussions that followed had a very important and sensitive reflection on the Gulf Cooperation Council countries; new attempts have emerged to balance regional powers and the nature of alliances and conflicts; which has led to the complexity of the concept of security in the Gulf Cooperation Council countries; The role of the regional neighboring countries has grown significantly and has become more important than before, and this has posed a new danger to the security of the Gulf Cooperation Council countries that is no less dangerous than the danger associated with the political, economic, social and cultural structures within the Arab Gulf countries.

Keywords: United States of America, Kuwait, Arabian Gulf, regional balance of power.

المقدمة

يسعى هذا البحث الى تطور العلاقات الأمريكية الكويتية وانعكاسها على أمن الخليج العربي بعد العام 2011، وبغرض الوصول إلى معرفة عمق تلك العلاقات وذلك من خلال مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وسيكون التركيز على النظرة الأمريكية لتلك العلاقات ومدى أهمية الكويت فيها، وهل هي قائمة على علاقات بين دولتين ذات سيادة أم أنها علاقات مصلحة، كما تهتم الدراسة بتحليل وجهة النظر الكويتية الرسمية لأهمية الكويت في الاستراتيجية الأمريكية فيما يخص منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتبرز أهمية الموضوع من تناوله لعلاقة متميزة ومستقرة لحقبة زمنية طويلة بين أقوى دولة في النظام السياسي العالمي وبين دولة بسيطة الامكانيات لكنها ذات موقع استراتيجي في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كذلك تكشف الدراسة طبيعة الدور الذي تقوم به دولة الكويت في أحداث المنطقة العربية، فضلا عن كون الكويت مجاور للعراق ومرعي بنا معرفة ما يدور في الجوار الجغرافي ضمن سياق الأمن الوطني، وفي وقتنا الحاضر وفي المتغيرات المتسارعة في المحيط العربي للكويت.

أولاً/ أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من مضامين العلاقات بين الدول، خصوصا تلك العلاقة المرسومة على وفق استراتيجية خارجية لدولة بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة مهمة على الصعيد الدولي بوزن منطقة الشرق الأوسط، ولما كانت دولة الكويت هي المحور الرئيس في هذه الدراسة فقد تضاعف الاهتمام بالدراسة ليشمل أبعادا شرق أوسطية وإقليمية وعربية.

ثانياً/ أهداف الدراسة:

هو تسليط الضوء على طبيعة تطور العلاقات للولايات المتحدة الأمريكية مع الكويت وانعكاسها على أمن الخليج العربي بعد أحداث ثورات الربيع العربي بعد العام 2011، وأثر طبيعة هذه العلاقة على استقرار وأمن الخليج العربي والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط .

ثالثاً/ إشكالية الدراسة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى ولديها موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية ودبلوماسية كبيرة، أما الكويت فهي دولة غنية بالموارد وامكانياتها محدودة مما جعلها دولة تابعة وحليفة ومنفذة للسياسة الأمريكية من أجل الحصول الحماية ومركز قوي في المنطقة، والتعرف على طبيعة انعكاس تطور العلاقات الأمريكية الكويتية على أمن الخليج العربي بعد ثورات الربيع العربي والكشف عن طبيعة هذه العلاقات وهل هي علاقات متوازنة؟، وهل تعتمد على مبدأ سيادة الدول المثبت في القانون الدولي؟، أم أنها علاقات فرضتها الواقعية السياسية والجغرافيا السياسية لموقع الكويت.

رابعاً/ فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية محددة مفادها وجود عوامل محلية وإقليمية ودولية أثرت في العلاقات الأمريكية الكويتية وجعلتها تأخذ طابع التحالف التعاون المتبادل بين الطرفين، وكان تأثير هذه العلاقة على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

خامساً/ مناهج الدراسة:

للتحقق من صحة الفرضية المذكورة والإجابة على الإشكالية المطروحة كان لا بد من استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي لكون زمن الدراسة حديث نسبياً، وإن كان لا بد من استخدام المنهج التاريخي في التمهيد لعرض العلاقات التاريخية الأمريكية الكويتية بعد العام 2011 وانعكاسها على أمن الخليج العربي، ومع القاء الضوء على المحطات التي تخدم إشكالية هذا البحث، معتمدين في ذلك على الكتب والأبحاث والوثائق من تقارير ومواقف وتصريحات وبيانات.

سادساً/ هيكلية الدراسة:

تنظم الدراسة في مبحثين وأربعة مطالب، جاء المبحث الأول تحت عنوان (تحديات العلاقات الأمريكية-الكويتية)، وفيه مطلبين الأول (التحديات السياسية) والثاني (التحديات الأمنية والعسكرية)، أما المبحث الثاني فقد حمل عنوان (أزمة الخليج العربي وتأثيراتها على التوازنات الإقليمية)، وتضمن مطلبين هما (علاقات دول الخليج العربي البينية) و (الدور الأمريكي - الكويتي في الأزمة الخليجية).

المبحث الأول: تحديات العلاقات الأمريكية - الكويتية

واجهت مسارات تطور العلاقات الأمريكية - الكويتية بعد عام 2011 منعطفاً جديداً بسبب تعقيدات المشهد الأمني في المنطقة بظهور تنظيمات أصولية جديدة نشطت عملياتها في العراق وسوريا، فضلاً عن المشهد السياسي المتمثل بالحراك الشعبي في الدول العربية، الأمر الذي حفز الجانبان على التعاون لمواجهة تحديات سياسية وأمنية، وللمبحث أكثر حول دوافع هذا التعاون وطبيعة تلك التحديات قسمنا هذا المبحث على مطلبين هما كما يأتي:

المطلب الأول: التحديات السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية والعسكرية.

المطلب الأول: التحديات السياسية

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والكويت بشكل ثنائي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في شرق أوسط مستقر وآمن ومزدهر، وتعد الكويت شريكاً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة واسعة من قضايا الأمن الإقليمي ورائدة في التحالف العالمي لمحاربة (داعش) في العراق وسوريا، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع الكويت وأعضاء آخرون في مجلس التعاون الخليجي لزيادة التعاون في أمن الحدود والأمن البحري ونقل الأسلحة والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب، وتسهل امتيازات الوصول والقاعدة والتحليق التي تمنحها الكويت

للولايات المتحدة الأمريكية وشركاء التحالف الدولي في الحرب ضد داعش، فضلاً عن العمليات ضد القاعدة والشركات التابعة لها الإقليمية والعالمية، وهناك تحديات السياسة التي حددها⁽¹⁾:

التحدي الأول:- وجب على صانعي السياسات العامة من أجل تحقيق التوازن بين المصالح والأمن، وتعزيز الحريات السياسية وبما ان للولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح اقتصادية وأمنية كبيرة في منطقة الخليج العربي، لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تتعارض مع جهود الإصلاحات الشعبية، ومن ثم وجب على الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من استراتيجيتها ليكون موقع قوة ثابتة للاعتدال والاستقرار، وهن طريق الانخراط في دعم حقوق الإنسان⁽²⁾، لا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون كذلك، والإسراع بإلغاء التأكيدات الأمنية أو المساعدة في الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكن ينبغي تقييم كل حالة على أساسها مزايا خاصة، وجب على مسؤولي الحكومة الأمريكية استخدام هذه الأدوات من أجل النهوض بحقوق الإنسان من خلال الدبلوماسية الحذرة والتناقص هي السمة المميزة لشراكة أمنية ناجحة⁽³⁾.

التحدي الثاني:- تحديات البطالة التي يمكن أن تسبب على المدى الطويل وذلك بسبب الموارد الهيدروكربونية الهائلة في منطقة الخليج العربي والنمو الاقتصادي الكلي القوي في السنوات الماضية يخفي الهيكلية ورأس المال البشري⁽⁴⁾، وقد أتاح هذا الوضع إمكانية التأثير والتأثر على التفاعلات الأمنية والاقتصادية في المنطقة⁽⁵⁾، ومن ثم استخدام العمالة الوافدة ساعدت المنطقة وعلى مدى السنوات العديدة الماضية على التطور السريع والمتقدم، ومن ثم وجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والتنوع، كذلك مع زيادة العلاقات التجارية، وقد سعت هذه المعضلة وبدرجات متفاوتة إلى التنوع اقتصاداتهم وإعداد القوى العاملة بشكل أفضل الى السوق العالمية لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على معالجة البطالة الهيكلية والعمالة الناقصة، كما ركزت على الإصلاحات التعليمية والعمالية كترويج لريادة الأعمال⁽⁶⁾، ومن ثم هناك أسباب اقتصادية عديدة تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة⁽⁷⁾.

التحدي الثالث:- استمرار العلاقات بين دول الخليج العربي والعراق وكان هناك اتجاه لدى بعض الدول العربية للبقاء بعد ان انسحبت من العراق، إلى حد كبير بسبب علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تروج لإعادة الاندماج السياسي التدريجي للعراق في جامعة الدول العربية، وأعطت رئاسة جامعة الدول العربية في عام 2012 فرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تروج لإعادة التوازن التدريجي لأمن منطقة الخليج العربي، وتحسين التعاون في مكافحة الإرهاب بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وخفض التوترات، وعلى وجه الخصوص في ضوء الزيارات المتبادلة الأمير الشيخ صباح ورئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، قد تكون هناك فرص للتقدم على المستوى الثنائي المتميز قضايا التعارف إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990، بما في ذلك ترسيم الحدود وتعويضات الحرب والتصرف فيها من المواطنين الكويتيين المفقودين⁽⁸⁾، ومن ثم وجب على الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تشكيل بصمتها

العسكرية بعناية لحماية التدفق الحر للموارد الطبيعية الحيوية وتعزيز المنطقة الاستقرار مع عدم خلق رد فعل شعبي عنيف، ومن ثم وجب على إدارة الولايات المتحدة الأمريكية توفير لدول مجلس التعاون الخليجي شركاء بقدرات دفاعية مطلوبة لتعزيز قابلية التشغيل البيني، لكن يجب أن تكون حريصة على عدم زعزعة استقرار أمن الخليج العربي والتوازن من خلال إثارة سباق تسلح⁽⁹⁾.

التحدي الرابع:- في حين أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر استقلالية وفاعلاً، تظل الولايات المتحدة حاسمة للهيمنة على المنطقة، وهو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية منذ اليسار البريطاني في عام 1971، لقد خرجوا من هذه التبعية التاريخية، والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات على وجه الخصوص أدت أدوار أكثر بروزاً على المستوى الإقليمي وحتى المسرح العالمي⁽¹⁰⁾، ووجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى لتبقى الجزء المركزي من الإطار الأمني الخليجي، وينبغي إدارة تشجيع تطوير مؤسسات مثل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، مع سعيهما لتعزيز العلاقات الثنائية⁽¹¹⁾، ووجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى إلى تعزيز موقفها كمحاور أساسي حول الأمن داخل دول مجلس التعاون الخليجي وتنظيمه، من خلال مشاركة دبلوماسية واقتصادية قوية، والتعاون العسكري، والمساعدة الأمنية⁽¹²⁾، ومن ثم يشكل تحقيق السلام أهم تحديات النظام الدولي التي تناقشها المثالية، لأن النظام الدولي من حيث التنظيم والتأسيس هو نتاج ظاهرة الصراع بين الدول في بداية تأسيسه، وبين الوحدات الدولية بعد تطورها⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية والعسكرية

التحدي الأول:- هو ان الولايات المتحدة الأمريكية شكلت جيشها بعناية التواجد حتى لا يحدث رد فعل عنيفاً، مع الاحتفاظ بامتداد القدرة على حماية التدفق الحر للموارد الطبيعية المهمة ولتوفير ثقل موازن للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعمليات الانتشار الأمريكية في السعودية والعراق، ولدت معارضة محلية عنيفة، ومن ثم وجب على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ القواعد العسكرية في جميع أنحاء الخليج العربي⁽¹⁴⁾، الذي يسمح بذلك التصعيد السريع للقوة العسكرية في حالة الطوارئ، التي تبنته إدارة أوباما هذه البنية من خلال الإبقاء عليها فقط الموظفين الأساسيين في المنطقة مع ضمان الوصول إلى المحاور المهمة مثل معسكر عريفجان، العديد، الظفرة، جبل علي، ونشاط الدعم البحري البحري، وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من نشر القوة التقليدية في حالة نشوء الصراع دون الحفاظ على البنية التحتية المادية وتمكين وظائف مثل الاستخبارات والمراقبة، والخدمات اللوجستية مع الاحتفاظ ببعض العتاد الاحتياطي للحرب، هو أكثر أهمية من النشر على نطاق واسع للقوات الأمريكية⁽¹⁵⁾.

التحدي الثاني:- بالرغم من أن الإمارات وقطر قد أظهرتا الاستعداد للعمل في بيئة التحالف، ومعظم دول الخليج العربي كانوا غير قادرين بشكل كامل على الحفاظ على تكتيكي مهم بشكل مستقل ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في أوقات الأزمات، ينبغي على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في ذلك

لتنمية قدرات شركاء دول مجلس التعاون في الدفاع المختار المهام، مثل الدفاع الصاروخي والدوريات الجوية القتالية والبحرية لأمن الخليج العربي، مع بناء القدرات من خلال عمليات النشر في مساح أخرى مثل ليبيا وأفغانستان، تقاسم الأعباء لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن المنطقة أو التخلي عن دورها كضامن للأمن⁽¹⁶⁾، بل هو كذلك تهدف إلى تعميق العلاقات الاستراتيجية مع الخليج العربي من خلال تحسينها اختصاصات دول المجلس من خلال التدريبات الأمنية المشتركة المساعدة والتدريب، بمرور الوقت هذه الشراكات يمكن أن تحسن فعالية الجيوش الخليجية، وتعزز الثقة وغرس القيم العسكرية المهنية مثل احترام المدنيين السلطة وحقوق الإنسان وسيادة القانون⁽¹⁷⁾.

التحدي الثالث:- على الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مقدار الأمن وتقديم المساعدة لشركائها الخليجيين. وعلى وجه الخصوص، السعودية والإمارات لبيع الأسلحة والمعدات من انتاج للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁸⁾، تستمد الولايات المتحدة الأمريكية عددًا من الفوائد من تزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالعتاد الدفاعي والتدريب: إمكانية التشغيل البيئي، والوصول، والنفوذ، والعلاقات، والتوازن الإقليمي، ووجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حذرة في تحديد أنظمة الأسلحة التي سيتم بيعها من اجل⁽¹⁹⁾:

- 1 - تأكد من أن المبيعات تساهم في الأمن الإقليمي ولا تفعل ذلك إضعاف موقف إسرائيل.
- 2 - دعم الدفاع المشروع متطلبات الشركاء الخليجيين.
- 3 - منع سباق التسلح للدول الاقليمية.
- 4 - حماية تفوقه التكنولوجي.

وعملت الكويت كقاعدة لوجستية رئيسة لعمليات الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي خلال عملية الحرب على العراق، إذ وفرت ما يصل إلى 60 في المائة من أراضيها لاستخدام قوات التحالف الدولي، كما ساعدت الكويت في سحب القوات القتالية الأمريكية والمعدات من العراق الذي اكتمل في عام 2011، لدى الولايات المتحدة والكويت اتفاقية تعاون دفاعي لعام 1991 (DCA) واتفاقية شراء وخدمة مشتركة (ACSA) لعام 2013، مما يدعم الوجود القوي في الكويت⁽²⁰⁾، ويتمركز حوالي 13500 جندي أمريكي في الكويت بشكل أساسي في معسكر عريفجان وقاعدة علي السالم الجوية، فقط ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية تستضيف قوات أمريكية أكثر من الكويت، وتحتفظ الولايات المتحدة حاليًا بـ 2200 مركبة محمية من الكمان، المقاومة للألغام في الكويت، ويتم وضع غالبية هذه المركبات مسبقًا لأي عمليات ضرورية للجيش الأمريكي، وتم التعاقد على الباقي للتوزيع على الشركاء في جميع أنحاء المنطقة منذ عام 2004، وتم تصنيف الكويت كحليف رئيسي من خارج الناتو⁽²¹⁾، والولايات المتحدة لديها 19.95 مليار دولار في قضايا مبيعات نشطة من حكومة إلى حكومة مع الكويت بموجب نظام المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، ويتم سرد حالات FMS التي تم إخطار الكونجرس بها هنا، وتشمل المبيعات السابقة والحديثة والمهمة و 84 مروحيات AH-

64E Apache، وقطع غيار النظام لتكوين باتريوت، ذخيرة التدريب M1A2K والمعدات ذات الصلة، وتحسينات في قطاع صواريخ باتريوت ذات القدرات المتقدمة (PAC-3)، وبرنامج إصلاح وإرجاع صواريخ باتريوت، واستدامة برنامج باتريوت ودعم المساعدة التقنية، مركبات الإنعاش M88A2، و28 طائرة مقاتلة من طراز F / A-18 Super Hornet، و218 دبابة M1A2، و5 زوارق دورية سريعة، الدعم اللوجستي للمقاتلين لطائرات الهليكوبتر AH-64D Apache، وصواريخ MIM-104E، Patriot، وTOW، وAGM-114R Hellfire، وAIM-120C-7 AMRAAM، وMK82، و8 قنبلة، وفرقة عمل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة بين الوكالات التابعة للولايات المتحدة (MANPADS)* والتدريب على التعرف على منظومات الدفاع الجوي المحمولة وتهديدات أمن الطيران لأمن الحدود وأمن الطيران وأفراد الدفاع الذين يعملون على الخطوط الأمامية لمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروع، منذ عام 2019 قدمت فرقة عمل منظومات الدفاع الجوي المحمولة تدريباً على التعرف على منظومات الدفاع الجوي المحمولة واعتراضها لـ 9 من مسؤولي الأمن الكويتيين⁽²²⁾، ومنذ عام 2016 سمحت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بالتصدير الدائم لأكثر من 416 مليون دولار من المواد الدفاعية إلى الكويت عبر عملية المبيعات التجارية المباشرة (DCS)، تشمل الفئات الأعلى من DCS إلى الكويت الإلكترونيات العسكرية، ومكافحة الحرائق / الرؤية الليلية، والطائرات، لقد طورت مبيعات الدفاع هذه بشكل كبير قدرة الجيش الكويتي على الدفاع عن نفسه ومحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين⁽²³⁾، كما دخلت وزارة الداخلية والحرس الوطني الكويتي في شراكة مع مكتب التعاون العسكري بالسفارة من خلال برنامج التبادل المشترك، يعمل هذا البرنامج مع وحدات مكافحة الإرهاب المحلية من خلال التدريب والتمارين الثنائية لزيادة قدرة الكويت على مكافحة الإرهاب، وعندما غادرت القوات الأمريكية العراق في نهاية عام 2011، ورحبت الكويت ببصمة أمريكية، وهناك ما يقرب من 15000 جندي أمريكي في الكويت، لكن من المرجح أن ينخفض العدد إلى 13500 كويتي قواعد مثل معسكر عريفجان ومطار علي السالم الجوي ويقدم معسكر بورينغ للولايات المتحدة مراكز انطلاق رئيسية، نطاقات التدريب، والدعم اللوجستي للعمليات الإقليمية، تشغل القوات الأمريكية أيضاً بطاريات صواريخ باتريوت في الكويت، التي تعدّ حيوية لمسرح الدفاع الصاروخي⁽²⁴⁾، والجيش الكويتي خطى خطوات نحو تحديث قوتها وتحسنت كثيراً في مجال الدفاع الصاروخي، والتنافس بانتظام ضد الولايات المتحدة الأمريكية- بطاريات باتريوت المأهولة، ومع ذلك فإن الجيش والبحرية والقوات الجوية وما يقرب من 15500 من القوات النشطة جاهزة للواجب⁽²⁵⁾، لا تزال تعتمد على المساعدة الأمريكية في الاستدامة واللوجستيات والصيانة ودمج المعلومات الاستخباراتية، إلى تحسين قدرات الجيش الكويتي هو الرغاب في المتلقي من تدريب الولايات المتحدة على حد تعبير أحد الضباط العسكريين الأمريكيين، "شهيتهم للمشاركة تفوق قدرتنا على تقديم كما أبدت الكويت استعداداً متزايداً لذلك للمشاركة في التحالفات الدولية في عام

2012، افترضت الكويت قبل موعد تناوبهم المنتظم بقيادة فرقة العمل المشتركة 152، تحالف يضم 25 دولة مكرسة لعمليات الأمن البحري في الخليج العربي⁽²⁶⁾، واشترت الكويت أنظمة الأسلحة الرئيسية من الولايات المتحدة بما في ذلك M1A2 دبابات وأنظمة صواريخ باتريوت للدفاع الجوي ومقاتلة إف / إيه 18 الطائرات، في السنة المالية 2010، وافقت الكويت على شراء 1.6 دولار مليار من المواد والخدمات الدفاعية من خلال الخارجية برنامج المبيعات العسكرية⁽²⁷⁾، والكويت ليست مستفيدة من المنح الأمريكية مثل التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، لكن من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية في السنة المالية عام 2010، وتستقبل 216 طالبًا عسكريًا كويتيًا للتدريب بصفة طيارين بقيمة 9.7 دولار علاوة على ذلك، كثيرًا ما تستخدم الحكومة الكويتية قواتها الوطنية، الأموال المؤقتة لإرسال المسؤولين لحضور المحترفين العسكريين المدارس والدورات التدريبية قصيرة الأجل في الولايات المتحدة⁽²⁸⁾.

المبحث الثاني: أزمة الخليج العربي وتأثيراتها على التوازنات الإقليمية

باتت الأزمة الخليجية بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية من ضمن أولويات البحث في العلاقة الاستراتيجية بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تتعد جهود دول المنطقة (العراق وتركيا وإيران) عن إهتمام الطرفين في حل تلك الأزمة، خصوصاً مع الطموحات الخليجية المعلقة على مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، وهي مسألة مهمة وفي صلب استراتيجيات دول المجلس الست، ولذا ومن أجل كشف أبعاد تلك الأزمة والجهود الأمريكية- الكويتية في حلها قسمنا هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأول: علاقات دول الخليج العربي البينية.

المطلب الثاني: الدور الأمريكي - الكويتي في الأزمة الخليجية.

المطلب الأول: علاقات دول الخليج العربي البينية

أثرت الأزمة الخليجية على تفاعلات أطرافها مع محيطهم الإقليمي، نتيجة ظهور مخاطر وفرص دفعت مختلف القوى إلى تغيير أولوياتها ومراجعة اصطفاقاتها بوصفها ان الأزمة الخليجية عدت في بدايتها شأنًا خليجيًا طارئًا وعابرًا، سرعان ما وجدت دول الخليج مخرجًا منه، إذ كان التحرك السريع الذي تعهده أمير الكويت، الذي أدى دورًا رئيسًا في حل أزمة العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين في 2013-2014، للوساطة بين قطر ودول الحصار والقطيعة الخليجية الأخرى، فضلاً ذلك فهذه ليست الأزمة الأولى في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتتسم العلاقات بين دولها دائماً بالدفء، منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي، إذ إن الأزمة وبالرغم من الجهود الكويتية، وجهود وزير الخارجية الأمريكي والرئيس التركي، لم تجد طريقها إلى الحل؛ بل وبدت بعد أكثر من ثلاثة شهور على اندلاعها، وكأن الوضع الخليجي ما بعد اندلاع الأزمة أخذ في التحول سريعاً في الجانب العربي من الخليج، ولكن ثمة ما هو أهم، فما بدأ الأزمة الخليجية، أخذ في التأثير على المجال الإقليمي برمته، ويسهم بصورة ملموسة في إعادة بناء نظام العلاقات الإقليمية⁽²⁹⁾.

وتأسس مجلس التعاون الخليجي، بعضوية كل من السعودية وعمان والكويت والإمارات وقطر والبحرين، في مايو/أيار 1981، لم يكن خافياً آنذاك والحرب العراقية-الإيرانية في ذروتها. إن الغرض من المجلس كان بناء منظومة تعاون وتنسيق إقليمية تعمل على حماية أعضائها من المستجدات التي نبتت من الثورة الإسلامية في إيران ونظام الجمهورية الذي وُلد منها، بيد أن الشعور المتعاظم بالخطر لم يكن كافياً لتجاوز الخلافات بين دول المجلس، سواء الحدودية منها أم ذات الطابع السيادي⁽³⁰⁾، ولذا كان التقدم في بناء منظمة تعاون وتنسيق خليجية بطيئاً ومحفوفاً بالعقبات كما أن وجود المجلس لم يمنع اندلاع أزمات في العلاقات الثنائية، وبالرغم من ذلك كله وقرّر مجلس التعاون إطار الحد الأدنى لحل الخلافات بين دوله الأعضاء، أو على الأقل لمنع تفاقمها، والحفاظ على قدر معتبر من الاستقرار الخليجي كما في مواجهة احتلال الكويت ومواجهة القوة الإيرانية خاصة عقب الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، كما أحرز تقدماً ملموساً في فتح المجال الخليجي لحركة البشر والأموال والبضائع بلا عوائق كبيرة⁽³¹⁾، ومن هنا نجد أن تركيا حاولت بناء علاقات مع العالم العربي والإسلامي ودول الجوار الاقليمي، ولا سيما إيران التي وقعت مع اتفاقيات اقتصادية التي جسدت المصالح المشتركة بينهما⁽³²⁾.

وإن الطموحات الخليجية المعلقة على المجلس ومستقبله قد انتهت، أو أصبحت أكثر تواضعاً والمشكلة في الأزمة، التي لم تحفّ على الكويت وعمان اللتين رفضتا الالتحاق بمعسكر القطيعة مع قطر، أنما شهدت إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين دول الخليج العربي، بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة لم تقتصر هذه الإجراءات على محاولة خلق قطر اقتصادياً وسياسياً، والقطيعة الكاملة مع شعبها، الذي تربطه صلات عائلية وثيقة بشعوب دول الخليج العربي المجاورة، ولكنها تضمّنت أيضاً خطأً إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية، وبالنظر إلى أن الكويت وعمان تحتفظان بقدر متفاوت من الاستقلالية في سياساتهما الخارجية، فقد أثارت سابقة حصار قطر وتهديدها مخاوف واضحة في الكويت ومسقط من وقوعهما في أزمة مماثلة⁽³³⁾.

انعكست المخاوف الكويتية والعمانية على موقف كل منهما من الأزمة، فقد مال معظم الرأي العام الكويتي والعماني إلى جانب قطر، كما أظهرت الدولتان تعاطفهما مع الدوحة وعملت على تخفيف حدة الحصار المفروض عليها: وقام وزير الخارجية العماني بزيارة تضامنية للدوحة، وفتحت عُمان موانئها لسفن الشحن التجارية التي تحمل بضائع لقطر، قبل افتتاح ميناء حمد، وعندما لم يكن ممكناً للسفن الكبيرة الرسو في الموانئ القطرية وبذلك حُلّت الموانئ العمانية محل ميناء جبل علي الإماراتي، وإلى جانب تضاعف حركة النقل الجوي بين قطر وعمان، شهدت حركة السياحة الكويتية والعمانية لقطر ارتفاعاً ملموساً، في مواجهة إجراءات الحظر التي فرضتها دول الحصار على زيارة مواطنيها لقطر⁽³⁴⁾، وحتى بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على اندلاع الأزمة لم يخف أمير الكويت في مؤتمره الصحفي مع الرئيس الأميركي بواشنطن 7 سبتمبر/أيلول 2017،

استغرابه من الهجمة المفاجئة على قطر من قبل السعودية وحليفتيها الخليجتين، والمطالب التي تمس بالسيادة التي أعلنتها دول الحصار والقطيعة من قطر، وإشاداته بعقلانية الموقف القطري بذلك يبدو مجلس التعاون وكأنه ينقسم وإن بصورة غير رسمية، إلى معسكرين⁽³⁵⁾، الأول: ويضم دول الحصار والقطيعة الثلاث؛ والثاني: ويضم قطر والكويت وعمان، وحتى تنقشع الأزمة لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعّال، أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله، وحتى إن وُجد حلٌّ ما للأزمة الأمر الذي لا يُتوقع أن يحدث قريباً، فمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو تتجاهل الكويت وعمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى، لم تصنع أزمة الخليج العربي شقوقاً في العلاقات الخليجية-الخليجية وحسب، بل أثّرت مباشرة أو بصورة غير مباشرة في عدد من المقاربات السعودية للإقليم⁽³⁶⁾.

اندلعت أزمة الخليج في وقت باتت الرياض أكثر إدراكاً لتعثر حربها في اليمن، وهذا ما دفع السعودية إلى محاولة تخفيف حدة التوتر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تجلّت المقاربة السعودية للعلاقات مع إيران في الاستقبال الدافئ والترحيبي الذي وجده الحجاج الإيرانيون من المسؤولين السعوديين في موسم الحج، بعد أن كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أوقفت مواطنيها من الحج في عام 2016⁽³⁷⁾، وقد ذكر مسؤولون إيرانيون أن السلطات الإيرانية أصدرت بالفعل تأشيرات لوفد سعودي رسمي، زار طهران للتمهيد لإعادة فتح السفارة السعودية التي كانت أغلقت بعد تظاهرات قام بها متظاهرون إيرانيون في يناير/كانون الثاني 2016، وتبين أن أحد أهداف التقارب السعودي مع إيران هو البحث عن حل للوضع في اليمن، الذي أكد مسؤول إيراني في 14 سبتمبر/أيلول 2017، أنه كان موضع اتصال سعودي مبكر مع طهران في ذروة تصاعد الحرب اليمنية، ولكن السبب الآخر يتعلق بلا شك بالموقف من قطر، إذ يظن المسؤولون السعوديون أن بإمكانهم ربما التأثير على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووضع حدٍّ لدعمها لقطر والتسهيلات التي قدمتها لحركة الطيران والتجارة معها، ولكن وبالرغم من مؤشرات التغيير في المقاربة السعودية الإيرانية، فثمة شك كبير في إحراز تقدم على صعيد العلاقات السعودية-الإيرانية، نظراً لحجم الخلافات المتراكمة بين الدولتين⁽³⁸⁾.

المطلب الثاني: الدور الأمريكي- الكويتي في الأزمة الخليجية

وبدأ التوجّه للسياسة الأميركية في الخليج العربي إذ تبنت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجية لتهدئة المخاوف الخليجية بشأن الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومخاوف تحلّي الولايات المتحدة الأميركية عنها، من خلال مبيعات الأسلحة الجديدة وإعادة تقديم التعهّدات الأمنية الأميركية القائمة، وتعدّد دول مجلس التعاون الخليجي شريكاً مهماً في المجال العسكري وفي مكافحة الإرهاب، حيث تمثّل مبيعات الأسلحة وبناء القدرات عنصرين أساسيين لانخراط الولايات المتحدة الأميركية مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي⁽³⁹⁾، ومع ذلك فإن مصالح الولايات المتحدة الأميركية وبعض شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي

تختلف اختلافاً كبيراً في بعض الأحيان. علاوةً على ذلك، من غير الواضح بتاتاً أنّ دول الخليج العربي، وخاصة السعودية والإمارات، تصدّق التطمينات الأميركية - أو إذا اقتنعت بهذه التطمينات، أن تصدّق أن واشنطن يمكن أن تحقّق لها ما تريد في الوقت الذي تريده، إذ تتمتع دول الخليج العربي بالفعل، وسيستمر هذا لبعض الوقت، بالتفوق العسكري التقليدي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية⁽⁴⁰⁾، كما أن الأسلحة والمعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأميركية ليست مطابقة تماماً مع القوة الغير متكافئ ولن تكون المساعدة أيضاً ذات فائدة كبيرة في التصديّ للتهديدات الداخلية، إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تركز فقط على طمأنة شركائها في الخليج العربي، فإن هؤلاء سيواصلون سياسة المسار المزدوج المتمثلة في الحصول على التزامات أميركية، بينما يقومون في الوقت نفسه بإجراءات تقوّض، في بعض الحالات مصالح الجانبين المشتركة في الاستقرار الإقليمي⁽⁴¹⁾، بعبارة أخرى فإن تعزيز الالتزام بالصيغ المجزّبة والحقيقية نفسها قد يكون ضرورياً لحماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية الأساسية في منطقة الخليج العربي، ولكنه ليس كافياً أوجدت الخطة الشاملة للعمل المشترك بين مجموعة 1+5 والجمهورية الإسلامية الإيرانية مجالاً لحوارٍ تقوده الولايات المتحدة الأميركية بشأن منتدى أمني إقليمي جديد وبنية يمكنها تقليص اعتماد دول الخليج على الوجود العسكري الأميركي المكلف، وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل على نحو أكثر فعالية من التدخل العسكري الأميركي والخليجي، وتحقيق توازن قوى دائم وأقلّ تكلفة⁽⁴²⁾، ربما في نهاية المطاف، يمكن أن يساعد ذلك أيضاً في تحفيز إصلاحات الحكم والإصلاحات الداخلية الأخرى التي تحتاجها دول الخليج العربي للحفاظ على استقرارها وأمنها على المدى الطويل، وفي ظل غياب المؤسسات الأمنية والاقتصادية الإقليمية الفاعلة، ستكون استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية بالاعتماد على دول الخليج العربي لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية محدودة بسبب أوجه القصور التي تعاني منها تلك الدول⁽⁴³⁾، وللمشروع التوسعي الأميركي في المنطقة عن طريق إخضاع ما تبقى من عناصر المقاومة⁽⁴⁴⁾، وبناء المؤسسات تطلب من الولايات المتحدة زيادة حجم طموحاتها وآلياتها الدبلوماسية، وتعيّن على واشنطن أن تتناول بحذر دورها في تصميم هذا المشروع الجديد لتجنّب الدخول في حقل ألغام سياسية ودبلوماسية وكما أن بناء هيكل أمني جديد تطلب دعماً محلياً لتحقيق نجاح دائم وأيضاً إلى دعم خارجي لإطلاقه وإنجاحه، ومن الضروري أن تكون السعودية وإيران، على وجه الخصوص مسؤولتين عن هذه المبادرة⁽⁴⁵⁾، وعلى الرغم من ذلك ثمة عدد قليل جداً من التطورات الهامة التي تحدث في الشرق الأوسط من دون قيادة أميركية قوية ولذا من الضروري أن شاركت الولايات المتحدة في هذا المنتدى لموازنة قوة إيران علاوةً على ذلك، فإن تطوير المنتدى الجديد وتطوره إلى نظام أمني أكثر تنظيمياً كان بالضرورة عبارة عن دبلوماسية أخذ وعطاء متكررة بقيادة الولايات المتحدة، الوصول إلى نتيجة ناجحة تصوراً أكثر دقة لقيادة أميركية، تركز على حقيقة أن نهجاً جديداً تجاه الأمن في الخليج العربي لن يكتسب أي زخم من دون دعم دول الخليج العربي وتعاونها⁽⁴⁶⁾، ومن ثم يمكن لواشنطن وينبغي عليها أن تقترح أفكاراً وحلولاً، بيد أن عليها

ألا تحاول أن تُثلي النتائج. ومن ثم فإنه سيُنظر إلى أي دور أميركي رفيع المستوى في إنشاء منتدى أمني جديد بعين الريبة والشك، وأي خطة ستولد ميتة إذا تم النظر إليها بوصفها "صُنعت في أميركا، علاوةً على ذلك، في حين يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتجشّم بعض المخاطر لتشجيع المشاركة، فإنه لا ينبغي أن يتم تحميلها جميع مخاطر وتكاليف دفع هذه المبادرة قدماً، ولا أن تضع نفسها موضع اللوم إن هي فشلت، ويجب أن يركز اثنان من مبادئ عمل الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية، وشركاء دوليين لتقاسم عبء إنشاء البنية الجديدة⁽⁴⁷⁾. إن إقامة نظام أمني أكثر شمولاً وشرعية وفاعلية في منطقة الخليج العربي، سيستخدم مصالح أميركا ودول الخليج العربي على حدٍ سواء في خطابه الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر 2013 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حدّد الرئيس الأميركي باراك أوباما المصالح الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهي: مواجهة العدوان الخارجي ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، والحفاظ على حرية تدفق الطاقة، ومنع تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، وتفكيك الشبكات الإرهابية تتشاطر دول الخليج كل هذه المصالح علاوةً على ذلك، سوف تستفيد دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من وجود نظام أمني يستند إلى قواعد ومعايير للسلوك المقبول، من شأنها تعزيز الاستقرار والحدّ من مخاطر التوتر والصراع وهناك ست فرضيات رئيسة تعزّز استراتيجية الإدارة الأميركية في الخليج العربي⁽⁴⁸⁾:

أولاً - يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحافظ على الحدّ الأدنى من المشاركة الضرورية لتأمين مصالحها الجوهرية في المنطقة، والحفاظ على هذه المشاركة على المدى الطويل، مع الحدّ من المخاطر.

ثانياً - يجب على بلدان منطقة الخليج العربي أن تتحمّل المسؤولية الأساسية في الدفاع عن نفسها، وذلك بهدف الحدّ جزئياً من مخاطر الأعباء الأمنية الثقيلة التي تقع على كاهل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

ثالثاً - العديد من التحدّيات التي تواجه الخليج تتجاوز الحدود الوطنية، ومن ثم لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون متعدّد الأطراف.

رابعاً - ينبغي على دول الخليج العربية إجراء إصلاحات داخلية، تسعى إلى توفير أمن أكثر استدامة لمواطنيها، والحدّ من جاذبية الإيديولوجيات المتطرّفة.

خامساً - يجب ألا تنحاز أميركا إلى أي طرف في التنافس الطائفي والجيوسياسي بين إيران والسعودية، عليها بدل ذلك أن تعمل على إقامة توازن جديد بين البلدين، فقد يزيد إيجاد إطار عمل لمشاركة أميركية أكثر إيجابية ومستدامة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نفوذ الولايات المتحدة لدى دول أخرى في المنطقة.

لم يتضمّن نهج أميركا تجاه أمن الخليج التزاماً بالعمل مع دول في المنطقة لبناء هيكل أمني أكثر شمولاً للجميع، من شأنه أن يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، وقوى خارجية أخرى هامة، ومع ذلك فإن وجود منتدى أمني فاعل ومتعدّد الأطراف، سيعزّز الاستراتيجية الأمنية الأميركية الحالية للخليج العربي والعديد

من الفرضيات الأساسية التي تدعمها فهي ستقل المزيد من مسؤوليات إصلاح مشاكل المنطقة إلى الدول المحلية، بينما تشجع الأطراف المعنية المسؤولة من خارج المنطقة على تقاسم المزيد من الأعباء الأمنية ومن ثم تعدّ أبرز التهديدات متعددة الأوجه لأمن الخليج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك⁽⁴⁹⁾:

- 1 - تطلعات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة والسيطرة على المنطقة وزيادة نفوذها في الإقليم إلى جانب برنامجها النووي، لذلك عملت طهران على دعم حركات المقاومة وبناء تحالفات استراتيجية (كحزب الله اللبناني والفصائل العراقية المسلحة، وحركة حماس، والحوثيين في اليمن)، قامت إيران بدعم حليفها الاستراتيجي السوري منذ اندلاع الأزمة في عام 2011، إذ دعمت النظام السوري بالأسلحة والاعتدة، وارسلت عدداً كبيراً من قوات فيلق القدس الإيراني، وأيضاً دعمت دخول مقاتلين من حزب الله اللبناني إلى سوريا.
- 2 - الصراعات المسلحة الإقليمية، ولاسيما العدوان على اليمن وانعكاساتها على الأمن الإقليمي.
- 3 - التطرف ومكافحة الإرهاب.
- 4 - الأمن السيبراني.

فضلاً عن ذلك، دور الولايات المتحدة في المنطقة وإذا ما كان لا بد منه في تأمين الاستقرار الإقليمي وهناك اتجاهان فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، الاتجاه الأول يعد أن الحفاظ على توازن القوى في المنطقة هو الغرض الأساس لتلك الاستراتيجية التي أسهمت في تشكيل الظروف الأمنية لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل على أفضل وجه، والاتجاه الثاني يعتقد أن تحقيق توازن التهديد بدلاً من توازن القوى هو الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية، أما الاتجاه الأول فهو ينظر إلى الحفاظ على التوازن العسكري باعتباره الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق البنية التحتية العسكرية الأمريكية (القوات البحرية والبرية والجوية) المتمركزة في القواعد العسكرية في المنطقة علاوة على ذلك زودت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها في الخليج العربي بالسلح العسكري لخدمة المصالح المشتركة ومن أجل تعزيز قدراتهم العسكرية ضد الخصوم الإقليميين بهدف الحفاظ على ميزان القوى، وعلى النقيض من ذلك يعدّ الاتجاه الثاني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت عدداً كبيراً من الأساليب للحفاظ على الأمن الإقليمي، وتجادل وجهة النظر هذه بأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي لم يتم وضعها لتحقيق مبادئ توازن القوى، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط بما تمتلكه من أهمية محل تنافس على النفوذ بين القوى العظمى إذ يعد التنافس الروسي الأمريكي على سوريا و تنافس حول كسب النفوذ والدور⁽⁵⁰⁾، بل على العكس من ذلك فإن السياسة الأمريكية تخل أحياناً بميزان القوة السائد ولا توازن ضد الجهات الفاعلة القوية مثال ذلك الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 ومن ثم، فإن السياسة الأمنية الأمريكية المتبعة لتعزيز الأمن الإقليمي دفعت دول المنطقة إلى الاعتماد بشكل كبير على المظلة الأمنية الأمريكية، وربما هذا ما أعاق تحقيق نموذج الأمن التعاوني في المنطقة

الذي سبق أن أشارت إليه تقارير أمريكية بأنه النموذج الأفضل للمنطقة⁽⁵¹⁾، لذلك هناك مساعٍ مستمرة من قبل دول الخليج العربية لتنويع شراكاتها، ولاسيما في المجال الدفاعي مع دول مهمة أخرى من بينها روسيا والصين، بينما تعمل في الوقت نفسه على تطوير قدراتها الدفاعية الخاصة ودمجها. بالمقابل، وإدراكاً للانخفاض الكبير في واردات النفط الأمريكية من الخليج نتيجة لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر توريد النفط، ركزت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين والهند كأسواق إضافية لنفط الخليج فيما يسمى سياسة “النظر شرقاً”⁽⁵²⁾، لذا يبدو أن علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع آسيا آخذة في التوسع، حيث تستورد الصين 60% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج العربي، ومع ذلك وعلى الرغم من أهمية الخليج العربي بالنسبة إلى الدول الآسيوية، فمن غير المرجح أن تلعب هذه الدول دوراً أمنياً في المنطقة لأن معظم الدول الآسيوية ليست حريصة على تبني هذا المسار في علاقاتها خارج إطارها الإقليمي، إن وصول الصين إلى نفط الخليج محمي بشكل فعال من قبل البحرية الأمريكية، ولن يؤدي انخراط الصين في أمن الخليج إلى أي فوائد، بل على العكس فقد يؤثر ذلك في مصالحها في الخليج العربي، مع الأخذ في الاعتبار التباين الكبير بين القدرات العسكرية الأمريكية وقدرات الجيش الصيني، الأمر الذي يجعل من الصعوبة الدفاع عن أي استراتيجية عسكرية صينية تجاه الخليج العربي، مع الأخذ في الاعتبار أن الصين يبدو أنها لا تتطلع فعلاً إلى أخذ الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن في المنطقة على المديين القصير والمتوسط⁽⁵³⁾، بعبارة أخرى وعلى الرغم من الروابط التجارية بين الدول الآسيوية ودول الخليج العربي، فإنها غير راغبة حتى الآن أو مترددة في التقدم إلى الأمام كحلفاء أمنيين⁽⁵⁴⁾، ومع ذلك فمن الواضح أن دول الخليج العربي بدأت تفكر خارج الصندوق في محاولة لاستكشاف آفاق مشاركة استراتيجية تتجاوز الترتيب الحصري الذي أبرمته مع واشنطن، ووفقاً لهذه الرؤية هناك إمكانية لفتح الأبواب أمام الدول الآسيوية المؤثرة للانخراط في نهج تعاوني أوسع لتطوير بنية أمنية بديلة في الخليج العربي، وعلى الرغم من هذه التصورات سيقى الدور الأمريكي عاملاً مهماً في حفظ الأمن في المنطقة، ما لم تتبلور البدائل والمقاربات الأمنية الأخرى⁽⁵⁵⁾.

الخاتمة

استندت الاستراتيجية التي تعاملت وفقها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار العقود الماضية مع التحديات والتهديدات التي واجهتها بشكل رئيس، إلى علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في مواجهة تلك التحديات، ولا شك أن هذه الاستراتيجية أسهمت إلى حد كبير في المحافظة على الاستقرار الإقليمي عموماً، ولكن طبيعة التحديات القائمة والتعقيدات المحيطة بها، مع تشابك المصالح وتنامي الاعتماد المتبادل بشكل غير مسبوق، والتحولات الجارية في البيئتين الإقليمية والدولية، وخاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي، كل هذا يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا يفرض السير في مسارين رئيسيين، الأول: تعزيز الأمن الجماعي على مستوى دول المجلس، والثاني: تعزيز

التحالفات الإقليمية مع الدول التي تشارك هذه الدول الرؤى نفسها تجاه التحديات وطرائق التعامل معها، وتبعاً لهذين المسارين نستنتج من متن البحث ما يأتي:

- 1 - تنوع التحالفات في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فهذا من شأنه أن يعزز من دور دول الخليج العربية في تحقيق الاستقرار ويزيد من قدرتها على الدفع بنظام إقليمي جديد تتولى فيه دول المنطقة أمنها أكثر من اعتمادها على قوى وتحالفات من خارجها.
- 2 - التأكيد على أن دول الخليج العربية تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وقدمت مقاربات مختلفة لحل المشكلات وإحداث التنمية في الشرق الأوسط، وهذا الدور يتطلب استمرار الدعم للأمن والاستقرار في هذه الدول ذات الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية الحيوية في منطقة تتسم بتعقيد مشكلاتها البنوية وتغير أو تقلب معادلة الأمن وميزان القوى فيها.
- 3 - تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى صعوبة التغلب على عقود من عدم الثقة المتأصل في منطقة الخليج العربي وحول ميل دول الخليج العربي الشديد إلى إقامة علاقات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من التعاون متعدد الأطراف مع بعضها البعض، إن تصوّر إقامة منتدى أمني جديد ناهيك عن نظام أمني قائم على القواعد في المستقبل.

التوصيات:

- 1 - تتداخل وتتقاطع المصالح الأمريكية- الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وهذا يتطلب من دول الخليج بذل جهد مضاعف لتبني الوساطة في العلاقة بين الطرفين، وتؤدي دولة الكويت الدور الفاعل في عدم التخندق المفرط في محاور صراع المصالح.
- 2 - منح مجلس التعاون الخليجي دوراً فاعلاً يتسق مع المنظومة العربية المتمثلة بجامعة الدول العربية في معالجة أزمات المنطقة، وهذا يتطلب عدم الانفراد في تبني قرارات تضر بمصالح إحدى الدول الأعضاء ومن ثم تعطيل منظومة العمل المشترك التي إنبثق على أساسها المجلس.
- 3 - لاشك أن العامل الاقتصادي والتبادل التجاري البيني يتخذ مكانة متميزة في العلاقات الدولية المعاصرة، وينبغي على دول الخليج في هذا الجاني إتباع استراتيجية سياسية تتضمن جهداً موازياً لإقامة استراتيجية اقتصادية ترتبط من خلالها مصالح دول الخليج مع بعضها البعض، وجعلها استراتيجية شاملة تعزز مصالح الدول الكبرى في المنطقة ومنها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

المصادر والمراجع:

- (1) كينيث كاتزمان ، الكويت: الأمن والإصلاح وسياسة الولايات المتحدة ، تقرير RS21513 (واشنطن العاصمة: خدمة أبحاث الكونغرس ، 8 فبراير 2012 ، ص ص. 10-11.
- (2) مارتن إنديك ، "الولايات المتحدة أولويات السياسة في الخليج: التحديات والاختيارات ، "في المصالح الدولية في منطقة الخليج (أبو ظبي ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004).
<http://www.brookings.edu/views/articles/indyk/20041231.pdf>
- (3) مارتن إنديك ، "نهج إدارة كلينتون الشرق الأوسط ، "عنوان ندوة سورييف الرئيسية (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، واشنطن العاصمة ، 18 مايو 1993) ، <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-clinton-administrations>
- (4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "التنمية البشرية تقرير 2010: إصدار الذكرى العشرين ، " <http://hdr.undp.org/en/media/HDR-2010-EN-Complete-reprint.pdf> ، الصفحتان 29 و 54. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مركب لمتوسط العمر المتوقع ، التحصيل العلمي والدخل.
- (9)-Saad Obaid Alwan 2022-Economic and security competition between the United States and Russia in Africa-Journal of Positive School Psychology-2022, Vol. 6, No. 7, 644-666-
- (6) السفير رونالد كيرك ، أجنحة السياسة التجارية لعام 2012 و 2011 التقرير السنوي ، التمثيل التجاري للولايات المتحدة ، مارس 2012 ، <http://www.ustr.gov/about-us/press-office/reports-and-publications/> ، صفحة 137-138
- (11)-Dina Mohammed Jabr-Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq-University of Baghdad, College of Political Sciences, Iraq, Baghdad
youssef.habeeb1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq
- (8) سفارة المملكة العربية السعودية ، الاجتماع الوزاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. اختتام منتدى التعاون الاستراتيجي في 1 أبريل 2012 <http://www.saudiembassy.net/latest-news/news04011202.aspx>
- (9) للاطلاع على نقاش ممتاز حول التجارب التاريخية لبناء منظمات إقليمية أخرى، وعلى القضايا والخيارات التي يواجهها الهيكل الأمني الجديد في الخليج العربي، أنظر: Kenneth Pollack, "Security in the Persian Gulf: New Frameworks for the Twenty-First Century," Middle East Memo no. 24, Brookings Institution, June 2012 بالشكر لبولاك لعمله حول هذا الموضوع.
- (10) براين بيرويث ، "تشكيل البيئة: 1-94 مدفعية ميدانية الفصيلة تبني علاقات مع الحلفاء العمانيين حلقة التدريب المشترك في منطقة وعرة ، " Northwest Guardian ، 1 آذار (مارس) 2012 .
<http://www.nwguardian.com/2012/03/01/12375/shaping-the-environment> html
- (11) سايامون ويليامز وإليزابيث مارتينز ، "Q1 2012 Middle East Economics: من المعرض للخطر في عام 2012؟" ، HSBC Global Research ، آذار (مارس) 2012 ، الصفحة 3 ، https://www.research.hsbc.com/midas/Res_3_p=pdf&key=1HRpM5upIf&n=317973.PDF?RDV
- (12) ريتشارد شدياق وحاتم السمان ، "لقاء التوظيف التحدي في دول مجلس التعاون الخليجي: الحاجة إلى استراتيجية شاملة ، "بوز وشركاء ، يونيو 2010 ، الصفحة 3 ، <http://www.booz.com/media> / التحميلات / الاجتماع - العمالة - التحدي - في - .GCC.pdf
- (7)-Faieq Hassenb International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach- Miaad Nasrallah Dawooda- College Of Political Science, University of Baghdad- Assistant Professor, College of Political Science, University Of Baghdad
- (14) وزارة الدفاع الأمريكية ، تقرير غير سرري عن الجيش قوة إيران ، أبريل 2010 ، مقدم وفقاً للمادة 1245 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2010 (P.L. 111-84).
- (15) وكالة التعاون الأمني الدفاعي ، المبيعات العسكرية الخارجية ، مبيعات البناء العسكرية الخارجية والتعاون الأمني الآخر ، حقائق تاريخية اعتباراً من 30 سبتمبر 2010.
- (16) القيادة المركزية للولايات المتحدة ، Eagle Resolve 2011 يبدأ في الإمارات العربية المتحدة ، <http://www.centcom.mil/press-releases/eagleresolve> -يبدأ في الإمارات العربية المتحدة ، تاريخ الدخول 15 مارس / آذار 2012.
- (17) مناقشة طاقم لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، الإمارات العربية المتحدة ، فبراير 2012.
- (18) وكالة التعاون الأمني الدفاعي ، المبيعات العسكرية الخارجية ، مبيعات البناء العسكرية الخارجية والتعاون الأمني الآخر ، حقائق تاريخية اعتباراً من 30 سبتمبر 2010.
- (19) مجموعة خرائط مكتبة بيرلي كاستايدا ، الجامعة من تكساس في أوستن ، <http://www.lib.utexas.edu/maps>
- تقرير وكالة التعاون الأمني الدفاعي 2010 حول الخارجية : المبيعات العسكرية ومبيعات البناء العسكرية الخارجية وغيرها حقائق تاريخية للتعاون الأمني * باستثناء مجموعة "دول مجلس التعاون الخليجي" التي تم سحبها من "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، " الفئات الإقليمية هي يعادل تلك المستخدمة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية. 2010-2011 تقرير عن إدارة التدريب العسكري الأجنبي أنشطة الاشتباك الدفاعي ذات الأهمية
- (20) المصدر السابق نفسه.
- (21) المصدر السابق نفسه.

(*) تحدد حكومة الولايات المتحدة جيشًا أساسيًا معينًا بالمعدات باعتبارها "عمليات بيع عسكرية أجنبية (FMS) فقط"، مما يحول دون ذلك شرائها من خلال البيع التجاري المباشر (DCS). إذا كان عنصر الدفاع هو av من خلال كل من FMS و DCS، الأمر متروك للدولة المتلقية لتحديد مسار الشراء تفضل. يتطلب برنامج FMS الرسوم الإدارية أن بعض الدول تعدها مرهقة. من ناحية أخرى، مبيعات FMS هي تم التوسط فيها كجزء من عملية أكثر تقييدًا تفضلها بعض الدول لتوجيه المفاوضات مع المتعاقدين الأمريكيين. تحمل مبيعات FMS أيضًا ثقل وأمن الحكومة الأمريكية وراءهم - أ أحد الجوانب التي تجدها بعض البلدان المتلقية مطمئنة.

(22) المصدر السابق نفسه.

(23) المصدر السابق نفسه.

(24) المصدر السابق نفسه.

(25) للاطلاع على نقاش شامل حول كل من التحديات والفرص الخاصة بهذا الهيكل الأمني الجديد للخليج العربي، أنظر: Robert

Hunter, Building Security in the Persian Gulf (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010

(26) للاطلاع على نقاش ممتاز حول التجارب التاريخية لبناء منظمات إقليمية أخرى، وعلى القضايا والخيارات التي يواجهها الهيكل

الأمني الجديد في الخليج العربي، أنظر: Kenneth Pollack, "Security in the Persian Gulf: New Frameworks for

the Twenty-First Century," Middle East Memo no. 24, Brookings Institution, June 2012

بالشكر لبولاك لعمله حول هذا الموضوع.

(27) فريدريك ويرى وكريم سجادبور، "توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغير"،

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 28 أيار/مايو 2014، <http://carnegie-mec.org/2014/05/28>، توازن بعيد المنال أميركا

وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.

(28) المصدر السابق نفسه.

(29) حسن أبو طالب، السياسة المصرية تجاه الخليج العربي، السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الاهرام، تموز 2017.

(30) ستيفن رايت، سياسة قطر الخارجية: الاستقلالية والأمن في علاقات الخليج العربي الدولية، تقرير موجز، الدوحة كلية الشؤون

الدولية بجامعة جورجتاون قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، العدد 1، 2015.

(31) سينزيا بيانكو، دور الشركاء الأوربيين والاسيويين في صمود قطر، ترجمة د كرم الماجوري، تقارير (الدوحة: مركز الجزيرة

للدراسات، 2018).

(32) يسرى مهدي صالح، الأبعاد الاستراتيجية للدور التري في خارطة توازنات القوى الدولية والإقليمية، مجلة العلوم السياسية، كلية

العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، 2019، ص119.

(33) للمزيد ينظر وحدة تحليل السياسات، فوضى الموقف الأمريكي وتداعياته المحتملة على أزمة الخليجية، تقدير موقف الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

(34) نواف التميمي، الدبلوماسية القطرية واختيار أزمة، سياسات عربية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات،

العدد 27، تموز 2017.

(35) احمد قاسم حسين، الاتحاد الاوربي والازمة الخليجية، السياق وموقف الفاعلين، سياسات عربية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، العدد 30 كانون الثاني، 2018.

(36) محبوب الزويري، ايران والازمة الخليجية: المكاسب والخسائر، سياسات عربية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، العدد 27، تموز 2017.

(37) المصدر السابق نفسه.

(38) المصدر السابق نفسه.

(39) BASMA KHALEEL NAMUQ- IDENTITY REFLECTION ON THE PRIORITIES OF KURDISH

EXTERNAL POLITICAL BEHAVIOR: PARA DIPLOMACY- (JRSSH) 2019, Vol. No. 9, Issue

No. IV, Oct-Dec- College of Political Science, University of Baghdad.

(40) Anthony H. Cordesman and Michael Peacock, Military Spending and Arms Sales in the Gulf

(Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, April 28, 2015.)

(41) أنظر: Jeremy Shapiro and Richard Sokolsky, "It's Time to Stop Holding Saudi Arabia's Hand,"

Foreign Policy, May 12, 2015, [http://foreignpolicy.com/2015/05/12/its-time-to-stop-holding-saudi-](http://foreignpolicy.com/2015/05/12/its-time-to-stop-holding-saudi-arabias-hand-gcc-summit-camp-david)

arabias-hand-gcc-summit-camp-david

(42) Ali, Inass Abdulsada- Alwan, Batool Hussain and Qat, sana kadhim, Leadership and post-conflict stte

Rebuilding: Iraq after 2003 Case, study, Issn: vol.8, n2/ Julio-diciembre, universidad Santo

Tomas/Bogota D.C. 2020-.

(43) غريغوري غوس، "التقارب السعودي-الإيراني: الحوافز والعوائق"، مركز بروكنجز الدوحة، 17 آذار/مارس 2014،

<http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2014/03/17-iran-ksa-rapprochement-gause>

(44) Yusra Mahdi Salih-The position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD-Cite: Baltic

Journal of Law & Politics 15:3 (2022): 581-599 DOI: 10.2478/bjlp-2022-002043-University of

Baghdad College of Political Science International Studies.

(45) Hayder abed Kathem-The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi

National Security After 2014-Journal of Positive School Psychology-2022, Vol. 6, No. 5, 3395-3403

(46) محمود فاضل حمود، وعباس هاشم عزيز، تأثير المتغير العسكري الأمريكي في الواقع الأمني لمنطقة الخليج العربي بعد عام

2003، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 64، 2022، ص163.

- (47) المصدر السابق نفسه.
- (48) White House Office of the Press Secretary, "Remarks by President Obama in Address to the United Nations General Assembly," press release, September 24, 2013, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly>
- (49) مثنى على المهداوي ، العلاقات الايرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2018 ، العدد (56) ، ص87.
- (50) احمد عبد الامير الانباري ، التنافس الروسي – الامريكي في منطقة الشرق الأوسط : تنازع النفوذ والادوار : سوريا نموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، 2020 ، ص73.
- (51) . تم اقتراح "الأمن التعاوني" من قبل تقرير أمريكي صادر عام 2015 عن مركز "برنت سكوكروفت" للأمن الدولي الذي اقترح كصيغة للأمن بين واشنطن وحلفائها الإقليميين في المنطقة. ويشمل النموذج الترتيبات الأمنية الدولية التقليدية للأمن الجماعي والدفاع الجماعي ويضيف عنصرين جديدين: الأمن الفردي، وتعزيز الاستقرار وإبرازه. انظر: Richard Cohen, Cooperative Security: From Individual Security to International Stability, George C. Marshall, April 2001: <https://bit.ly/3NNu9yR>
- (52) Bahgat, G. e. (2015). The Changing Energy Landscape in the Gulf: Strategic Implications. Berlin & London: Gerlach Press
- (53) Niblock, T. (2014). Strategic Economic Relationships and Strategic Openings in the Gulf. Gulf Research Meeting. Cambridge University: Gulf Research Center
- (54) Kinninmont, J. (2015). Future Trends in the Gulf. London: Chatham House., (P.7)
- (55) -Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 113